الرويعي مترئسا جانبا من الجلسة

جانب من الحضور الحكومي

أعلنت اتخاذ الإجراءات القانونية بسقوط سقف أحد بيوت مدينة «صباح الأحمد»

الحكومة: إحالة أي متسبب بخلل طال منازل

نقاش حكومي

خليل الصالح متحدثا

■ عاشور: الحكومة الحالية جاءت وفق المحسوبيات والواسطات وتعديلات الساعات الأخيرة

■ عبد الكريم الكندري: المدخل الحقيقي للإصلاح هو تعديل الدستور إذا كنا نريد تلبية رغبة صاحب السمو

■ فهاد: لابد من تعزيز الجبهة الداخلية وحمايتها والسلطة استخدمت سحب الجنسية استخداماً سياسياً

■ السويط: لن نمهل الحكومة كثيراً وسنستعجل في أدواتنا الدستورية إذا لم تحل المشكلة الإسكانية

والمحسوبية والرجل الغير مناسب في المكان الغير مناسب والحكومة لم تفعل شيئا .. الحكومة متوجهة في برنامجها إلى خصخصة القطاعات المربحة واعطائها للقطاع الخاص واصحاب النفوذ والتجار وعلى نواب الامة ان يتصدوا لذلك.. تقول لوزير الداخلية اذا انت متجه فقط لاعادة الجناسي التي سحبت مؤخرا فسيكون مكانك المنصة ومني شخصيا فلابد ان تكون عدالة في رد الجنسية للجميع .. ولوزير التربية منطقة الدسمة والدعية هناك توجه لاخلاء بعض مدارس المنطقة واذا تم ذلك فستتحمل المسؤولية».

عبد الكريم الكندري: «المدخل الحقيقي للاصلاح هو تعديل الدستور إذا كنا نريد تلبية رغبة صاحب السمو بالتنمية المستدامة .. دستور الكويت يحتاج إلى مراجعة.. والمؤسسون قالوا خمس سنوات ويحتاج إلى تعديل وتنقيح ومراجعة.. دستور دولة الكويت يفترض انه من اسهل الدساتير ولكنه للاسف جامد ... جميع المواطنين يسألون متي يحلون المجلس وكانهم علي قناعة بحل المجلس مهما كانت هناك من وعود.. عدد نواب مجلس الامة وضع في عام 1962 لتركيبة سكانية وعدد معين واليوم لابد من تعديل عدد نواب الامة فلا يعقل ان يخضع البرلمان للاصوات الحكومية في قرارات المجلس .. نحتاج النظر في المادة 107 فحل المجلس بدون شروط أمر غير منطقي الشعب بدأ يفقد الثقة في القرارات البرلمانية بسبب هاجس الحل».

عبد الله فهاد: «لابد من تعزيز الجبهة الداخلية وحمايتها وهي الجبهة التي حذر منها الاوائل.. عندما وضعوا الدستور قبل خمسين سنة عندما تحدثوا عن اسقاط الجنسية من دون محاكم .. هؤلاء الرجال كانوا يتخوفون من ذلك وكان رد الشيخ سعد العبدالله آنذاك ان ذلك لن يحدث ورد على اعضاء واضعي الدستور نريد ضمانه .. للاسف السلطة استخدمت سحب الجنسية استخداما سياسيا فاسدا ..لابد من ارجاع الجناسي لمن سحبت منهم سياسية وعدم اطلاق يد السلطة في هذا الامر.. اذا ما اردنا ان نحمي وطننا علينا ان نحس بمعاناة من ظلموا وسحبت جناسيهم .. اللجنة المركزية ترفض تجديد البطاقات الأمنية للبدون ونحن نتحدث عن دولة انسانية».

ثامر السويط: «الحكومة عاجزة والخلل فيها.. حكومتنا لا تقوي سوى على الحكي فقط والطلبات الاسكانية وصلت 120 الف طلبا اسكانيا ونهج الحكومة في مشروع المطلاع وزع قسائم للناس على الورق .. حكومة عجزت عن ازالة توابر رحيه .. اكثر من نصف مليون كويتي ليس لديه منزل كريم ولن تمهل الحكومة كثيرا وسنستعجل في استخدام ادواتنا الدستورية اذا لم تحل الحكومة المشكلة الاسكانية».

وزير العدل قالح العزب: «توليت الوزارة ووجدت قانونا امامي لهيئة مكافحة الفساد ولم أملك سوي العمل به.. وهذا القانون يجب تعديله لاننا امام قانون معطل وفق المادة 9 ولن استمر بهذا القانون بهذه الطريقة.. وساذهب إلى تعديل القانون فلا يعقل أن وزير العدل لا يملك تعيين أي شخص في جهاز مكافحة الفساد .. للأسف انا مسؤول عن جهاز مكافحة الفساد ولا استطيع إدارته.. وأعلن ان جهاز مكافحة الفساد لا يمت لي بصلة لا من قريب ولا من بعيد وساذهب الي تعديل قانونه ..وطلبنا تشكيل لجنة محايدة من مجلس القضاء للتحقيق في الخلاف بين مجلس امناء هيئة مكافحة الفساد».

صالح عاشور: «يفترض على وزير العدل ان يقدم مشروع قانون لتعديل قانون هيئة مكافحة الفساد والوزير مسؤول سياسيا امامنا».

عبد الكريم الكندري: «نتمن كلام وزير العدل ونعلم انه غير مسؤول فنيا عن مكافحة الفساد وانما مسؤول اداريا وبالتالي انت قبلت بالمنصب

الشطي متحدثا

خورشيد خلال مداخلته

الرومي يقدم طرحه خلال الجلسة